فائض السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية لمصرفي

بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا

إعداد

اسم الطالب

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

2015م

فائض السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة فقهية لمصرفي

بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا

إعداد

اسم الطالب

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

مايو 2015م

# ملخص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع فائض السيولة في المصارف الإسلامية، وإثبات وجود هذا الفائض، وبيان الأسباب التي أدت إلى تكوّنه، وكذلك النتائج التي تترتب على وجود مقدار كبير من الفائض في المصارف الإسلامية، ثم اقتراح مجموعة من الحلول التي يمكن أن تساهم في تقليل حجم الفائض في المصارف الإسلامية. وقد اتبع الباحث مجموعة من المنهجيات العلمية التي تناول بها موضوعه، فمن خلال المنهج الوصفي قام الباحث بوصف الأدوات التي تدير بها كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية سيولتها، ثم قام بنقد أدوات المصارف التقليدية من الناحية الفقهية، وكذلك نقد الأدوات في المصارف الإسلامية من الناحية الفقهية والمقاصدية ومن الناحية الاقتصادية أحياناً أخرى، كما ركز على بعض الأسس الأصولية الواجب مراعاتها من قِبل الباحثين عن أدوات متوافقة مع الشريعة لتشغيل السيولة. ثم من خلال المنهج المقارن عقد الباحث مقارنة بين أداء مصرفي بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا، بعد أن قام بمجموعة من المقابلات الشخصية مع فقهاء واقتصاديين يعملون في المؤسسات المالية الإسلامية، فشملت المقارنة حجم السيولة ومقدار الفائض والأدوات المستخدمة في إدارته، مستخدماً المنهج التحليلي كذلك في تحليل الأرقام المتعلقة بعيّنة الدراسة. وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج، من أهمها: إثبات وجود فائض في السيولة في المصارف الإسلامية أكبر مما هو عند المصارف التقليدية، خصوصاً بعد أزمة الرهون العقارية، كما إن من أهم الأسباب لتكوّن الفائض: تحرّز المصارف الإسلامية عن الدخول في استثمارات طويلة الأجل، ووجود مجموعة من الإجراءات التحوّطية التي تقوم بها المصارف، مثل تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي، ونسبة الاحتياطي الاختياري، وتجهيز نسبة من الأصول القابلة للتسييل، كل هذا بسبب خوف المصارف الإسلامية من السحوبات المفاجئة في ظل عدم وجود وسيلة المسعف الأخير المتوفرة للمصارف الربوية، وهذا يجعلها تعتمد على نفسها في تغطية تلك المفاجآت. كما ختم الباحث بمجموعة من التوصيات.

# ABSTRACT

This study aimed to investigate the excess liquidity in the Islamic banks. Specifically, it attempted to prove the presence of this excess in the Islamic banks; find out the reasons that led to its formation; determine the consequences of the presence of a large amount of excess in the Islamic banks; and propose solutions that might minimize the size of the excess in the Islamic banks. To achieve these objectives, appropriate research methods were utilized. The descriptive analytical method was used to identify the instruments that both the Islamic and conventional banks are using to manage liquidity. The conventional banking liquidity management instruments were reviewed from jurisprudential perspective, and those used in the Islamic banks from jurisprudential, *Maqasidiyyah* (objective) and economic perspectives. Much emphasis was put on some of foundational principles that should be taken into account in searching for *Sharia-* compliant instruments of liquidity management. The comparative approach was also used to compare the performance of the Bank Islam and Kuwait Finance House in Malaysia based on the interviews with scholars and economists working in Islamic financial institutions in terms of liquidity size, amount of excess and liquidity management instruments. The study primarily showed that excess liquidity in Islamic banks is larger than in conventional banks, especially after the mortgage crisis. Among the main reasons for the excess are the Islamic banks avoidance of entering into long-term investments, and the presence of a set of Hedging actions undertaken by the banks, such as the application of the Legal Reserve ratio and the Optional Reserve ratio, and preparing proportion of liquid assets. Doing so, the Islamic banks become self-reliant to face the sudden withdrawals of deposits in the absence of the means of ‘last resort’ available in conventional banks. The study ended with some recommendations.

# APPROVAL PAGE

The thesis of Student’s Name has been approved by the following:

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

Name 1

Supervisor

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

 Name 2

Internal Examiner

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

 Name 3

External Examiner

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

Name 4

External Examiner

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

Name 5

Chairman

# DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Student’s Name

Signature: ………….………..………… Date: .…...……………………….

 الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق **الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة**

حقوق الطبع 2015م محفوظة ﻟ: اسم الطالب

**فائض السيولة في المصارف الإسلامية**

**دراسة فقهية لمصرفي بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا**

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط

الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو

 بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- ي كون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

**أكد هذا الإقرار: اسم الطالب**

 التوقيع:……………… التاريخ: …………

إلى من قبِلا باغترابي عنهما فترة .. ما كنّا نحسب أن تمتد سنين طويلة .. صابرين محتسبين .. مع غصة الألم .. ولوعة الفراق .. حتى أبلغ ما أَمّلا ..

مازال دعاؤك أمي أن أكون من علماء الأمة .. دافعاً لي لمواصلة المسير نحو الهدف ..

ومازالت عنايتك أبي ورعايتك وأمَلُك بأن أسُدَّ ثغراً عظيماً من ثغور الأمة .. محركاً لي نحو هذا الهدف ..

لعلي ببلوغ مرادكما -وهو أيضاً مرادي- أردُّ لكما في الدنيا ويوم القيامة بعضاً مما حبوتماني به .. وبعضاً مما غمرتماني به .. وبعضاً مما قسمتماه لي من قلبيكما .. يا نبع الفؤاد .. ويا رمز كل عطاء ..

وإلى من جمعني بهم بيت واحد .. في ظل والدَينا الكريمَين .. فلَكَم أُكِنّ لكم إخوتي وأخواتي .. عظيمَ الامتنان والفخر .. لمساندتكم ودعائكم .. آملاً من الله أن يجمعني بكم في ربوع الوطن .. بعد هذا الاغتراب الطويل ..

وأما أنت يا زوجتي الغالية .. يا من ذقتي الغربة والفراق .. شهوراً طويلة .. وتحمّلتي مسؤولية ريحانــتــيــنا .. سندس وجمان .. طوال فترة انشغالي بالعلم والدعوة .. فكنتي نِعم المربية .. ونعم الصابرة .. فلك كل الوفاء .. يا رمز الوفاء ..

**الشكر والتقدير**

الحمد لله الذي أنعم علي بكرمه وعظيم فضله بإتمام هذه الرسالة، أشكره تعالى ولا أحصي ثناء عليه. والصلاة والسلام على معلم البشرية، النبي العربي الأمّيّ، محمد بن عبدالله. أما وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإكمال هذا العمل، فإنني أتقدم بخالص الشكر وأجزل العرفان لأستاذي الدكتور محمد صبري زكريا الذي أشرف على هذا البحث وأولاه عنايته الكريمة، وذلك بإرشاده ونصحه المحض، كما فتح لي مكتبه ومكتبته أستفيد منهما في أي وقت أشاء، مما أعانني كثيراً في تذليل الصعاب وتجاوز العقبات، فجزاه الله عني خيراً . والشكر موصول للأستاذ الدكتور يونس صوالحي الذي لم يبخل علي بالنصيحة والتوجيه في كل مرة أزور مكتبه، أما الأستاذ الدكتور عارف علي عارف القره داغي، فله كذلك كل الشكر والتقدير، حيث اقترح علي الكتابة في موضوع الرسالة مستفيداً من من نصيحة الأستاذ الدكتور علي محيي الدين القره داغي في توجيه طلاب الدراسات العليا للكتابة في هذا الموضوع. كما لا أنسى أخواي الكريمان، طالبي الدكتوراه في كلية التمويل والبنوك الإسلامية في جامعتنا الإسلامية، عبد الله عودة وبشير الترتوري، لما بذلاه لأجلي من وقت وجهد في شرح كثير من مسائل الاقتصاد التقليدي والتمويل، فلهم جميعاً كل التقدير والعرفان.

# فهرس المحتويات

[ملخص البحث ‌ب](#_Toc413054997)

[ملخص البحث بالإنجليزية ‌ج](#_Toc413054998)

[صفحة القبول ‌د](#_Toc413054999)

[صفحة الإقرار ‌ه](#_Toc413055000)

[إقرار بحقوق الطبع ‌و](file:///F%3A%5CALL%20THESIS%20FROM%20MAY%202012%5CMostafa%20Najem%20PhD%20Thesis%5CFormatted%20Thesis%20Mostafa.docx#_Toc413055001)

الإهداء ز

الشكر والتقدير ح

[الباب التمهيدي:](#_Toc413055003) [خطة البحث وهيكله العام 1](#_Toc413055004)

[المقدمة 1](#_Toc413055005)

[مشكلة البحث: 2](#_Toc413055006)

[أسئلة البحث: 3](#_Toc413055007)

[أهداف البحث: 3](#_Toc413055008)

[أهمية البحث: 4](#_Toc413055009)

[حدود البحث: 5](#_Toc413055010)

[منهج البحث: 5](#_Toc413055011)

[الدراسات السابقة: 6](#_Toc413055012)

[هيكل البحث: 19](#_Toc413055013)

[الباب الثاني:](#_Toc413055014) [فائض السيولة في المصارف التقليدية والإسلامية 22](#_Toc413055015)

[تمهيد 22](#_Toc413055016)

[الفصل الأول:](#_Toc413055017) [مفهوم السيولة، وإدارتها، والمصطلحات المتعلقة بها في التراث الإسلامي 23](#_Toc413055018)

[المبحث الأول: مفهوم السيولة من الناحية الاقتصادية والتراث الإسلامي 23](#_Toc413055019)

[المطلب الأول: النقود وعلاقتها بالسيولة 23](#_Toc413055020)

[المطلب الثاني: مفهوم السيولة في المصارف التقليدية 27](#_Toc413055021)

[المطلب الثالث: مصطلحات فقهية متعلقة بمصطلح السيولة 30](#_Toc413055022)

[المبحث الثاني: مفهوم إدارة السيولة في المصارف التقليدية والإسلامية 37](#_Toc413055023)

[المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة في المصارف التقليدية: 37](#_Toc413055024)

[المطلب الثاني: مفهوم إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: 38](#_Toc413055025)

[المطلب الثالث: مؤشرات السيولة 41](#_Toc413055026)

[الفصل الثاني:](#_Toc413055027) [فائض السيولة في المصارف الإسلامية 48](#_Toc413055028)

[المبحث الأول: مفهوم فائض السيولة والتحقق من وجوده في المصارف الإسلامية 48](#_Toc413055029)

[المبحث الثاني: كيف يتكون فائض السيولة في المصارف: 55](#_Toc413055030)

[الفصل الثالث:](#_Toc413055031) [أسباب تكوُّن فائض السيولة، ونتائج ذلك على المصارف الإسلامية 58](#_Toc413055032)

[المبحث الأول: أسباب تكوُّن فائض السيولة 58](#_Toc413055033)

[المبحث الثاني: الآثار الناجمة عن فائض السيولة 62](#_Toc413055034)

[الباب الثالث:](#_Toc413055035) [أدوات تشغيل السيولة في المصارف: دراسة فقهية 64](#_Toc413055036)

[تمهيد 64](#_Toc413055037)

[الفصل الأول:](#_Toc413055038) [أدوات إدارة السيولة في البنك الربوي، وإمكانية تكييفها لتكون موافقة للشريعة 66](#_Toc413055039)

[المبحث الأول: عرض وتقويم للأدوات التي تستخدمها البنوك الربوية في إدارة سيولتها 66](#_Toc413055040)

[المطلب الأول: الأعمال الرئيسة للمصارف التجارية 66](#_Toc413055041)

[المطلب الثاني: تصنيف الأدوات في البنوك التجارية: 72](#_Toc413055042)

[المطلب الثالث: آراء الفقهاء في حكم التعامل بتلك الأدوات وغيرها: 73](#_Toc413055043)

[المبحث الثاني: مقدمات مقاصدية للباحثين عن البدائل الشرعية في المصارف الإسلامية 83](#_Toc413055044)

[تـمهيد 83](#_Toc413055045)

[المطلب الأول: الحيل الشرعية ومدى شرعيتها 85](#_Toc413055046)

[الفرع الأول: تعريف الحيل 86](#_Toc413055047)

[الفرع الثاني: أنواع الحيل والأمارات التي تعرف بها: 87](#_Toc413055048)

[الفرع الثالث: تأثير الباعث في تصنيفها وحكمِها 89](#_Toc413055049)

[الفرع الرابع: الحيل وسد الذرائع 93](#_Toc413055050)

[المطلب الثاني: التلفيق المذهبي وتبني الآراء المرجوحة 96](#_Toc413055051)

[الفرع الأول: التلفيق المذهبي وتتبع الرخص، وتطبيقه المعاصر 96](#_Toc413055052)

[الفرع الثاني: تبني الآراء المرجوحة، وتطبيقه المعاصر 101](#_Toc413055053)

[المطلب الثالث: مقاصد الاقتصاد الإسلامي ومقاصد إنشاء المصارف الإسلامية 108](#_Toc413055054)

[الفرع الأول: مقاصد الاقتصاد الإسلامي 109](#_Toc413055055)

[الفرع الثاني: حال المجتمعات الإسلامية قبل إنشاء المصارف الإسلامية 117](#_Toc413055056)

[الفرع الثالث: المفارقة بين المأمول من المصرف الإسلامي والواقع المعاصر 122](#_Toc413055057)

[الفصل الثاني: الأدوات التي استخدمتها المصارف الإسلامية لتشغيل سيولتها منذ نشأتها، وجدوى استخدام الأدوات المهملة 127](#_Toc413055058)

[المبحث الأول: أنواع البنوك وموقع البنوك الإسلامي من هذا التصنيف 127](#_Toc413055059)

[المطلب الأول: أنواع البنوك ومـجالات تخصصها 127](#_Toc413055060)

[المطلب الثاني: طبيعة المصارف الإسلامية ومجالها 133](#_Toc413055061)

[الفرع الأول: تصنيف الأدوات المستخدمة في تشغيل السيولة (من حيث الأجل) 133](#_Toc413055062)

[الفرع الثاني: تصنيف المصارف الإسلامية (من حيث مجال عملها) 137](#_Toc413055063)

[المطلب الثالث: أسباب اقتصار المصارف الإسلامية على الأدوات قصيرة الأجل 140](#_Toc413055064)

[المبحث الثاني: قضايا فقهية حية متعلقة بأدوات تشغيل السيولة 147](#_Toc413055065)

[تمهيد 147](#_Toc413055066)

[المطلب الأول: قضايا فقهية حية في الأدوات قصيرة الأجل 150](#_Toc413055067)

[الفرع الأول: المرابحة للآمر بالشراء 150](#_Toc413055068)

[الفرع الثاني: التورق المصرفي المنظم 159](#_Toc413055069)

[الفرع الثالث: الصكوك الاستثمارية 160](#_Toc413055070)

[الفرع الرابع: القروض المتبادلة 166](#_Toc413055071)

[المطلب الثاني: قضايا فقهية حية في الأدوات طويلة الأجل 169](#_Toc413055072)

[الفرع الأول: المضاربة 169](#_Toc413055073)

[الفرع الثاني: المشاركة والمشاركة المتناقصة 173](#_Toc413055074)

[الفرع الثالث: الإجارة المنتهية بالتمليك 175](#_Toc413055075)

[الفرع الرابع: السلم والسلم الموازي 180](#_Toc413055076)

[المبحث الثالث: مدى استخدام المصارف الإسلامية أدوات طويلة الأجل 181](#_Toc413055077)

[المطلب الأول: حجم استخدام المصارف الإسلامية للأدوات طويلة الأجل 181](#_Toc413055078)

[المطلب الثاني: جدوى استخدام الأدوات طويلة الأجل: 183](#_Toc413055079)

[الفصل الثالث: الأدوات الجديدة المستخدمة في تشغيل فائض السيولة 190](#_Toc413055080)

[المبحث الأول: بورصة السلع الماليزية وسبب التأسيس 190](#_Toc413055081)

[المطلب الأول: المعاملة التي تناولها قرار المجمع، والإشكاليات التي وقف عندها قرار المجمع الفقهي: 192](#_Toc413055082)

[المطلب الثاني: مبادرة ماليزية لمحاولة الخروج من المشكلة (إنشاء بورصة السلع الماليزية) 194](#_Toc413055083)

[المبحث الثاني: تقويم التجربة من الناحية الفقهية والاقتصادية 197](#_Toc413055084)

[المطلب الأول: مدى نجاح بورصة السلع الماليزية في تجاوز الموانع التي من أجلها حُرِّم التورق المنظم 198](#_Toc413055085)

[المطلب الثاني: دور بورصة السلع الماليزية في تشغيل فائض السيولة في المصارف الإسلامية 201](#_Toc413055086)

[الباب الرابع:](#_Toc413055087) [التطبيق العملي على مصرفي بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا 204](#_Toc413055088)

[تمهيد 204](#_Toc413055089)

[الفصل الأول:](#_Toc413055090) [السيولة في بنك إسلام ماليزيا 205](#_Toc413055091)

[المبحث الأول: أثر التشريعات القانونية الماليزية على إدارة السيولة في بنك إسلام ماليزيا 205](#_Toc413055092)

[المطلب الأول: نشأة المصارف الإسلامية في ماليزيا 205](#_Toc413055093)

[المطلب الثاني: القانون الماليزي وأثره على السيولة في بنك إسلام ماليزيا 207](#_Toc413055096)

[المطلب الثالث: تأثير بازل 3 على نسبة السيولة في بنك إسلام ماليزيا 208](#_Toc413055097)

[الفرع الأول: التعريف باتفاقيات بازل، وتأثير (بازل3) على المصرفية الإسلامية 208](#_Toc413055098)

[الفرع الثاني: تأثير (بازل3) على بنك إسلام ماليزيا في جانب السيولة 212](#_Toc413055099)

[المبحث الثاني: فائض السيولة لبنك إسلام ماليزيا للفترة 2008 – 2012 213](#_Toc413055100)

[المطلب الأول: تحليل نسب السيولة في بنك إسلام ماليزيا 213](#_Toc413055101)

[المطلب الثاني: أدوات تشغيل السيولة في بنك إسلام ماليزيا 215](#_Toc413055102)

[الفرع الأول: عقود التمويل 217](#_Toc413055103)

[الفرع الثاني: أسواق المال الإسلامية 222](#_Toc413055104)

[الفصل الثاني: السيولة في بيت التمويل الكويتي 232](#_Toc413055105)

[المبحث الأول: نشأة بيت التمويل الكويتي 232](#_Toc413055106)

[المبحث الثاني: نشأة بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) بيرهاد 233](#_Toc413055107)

[المبحث الثالث: واقع السيولة في بيت التمويل الكويتي بماليزيا (KFHM) 235](#_Toc413055108)

[المطلب الأول: تأثير (بازل3) على (KFHM) 235](#_Toc413055109)

[المطلب الثاني: تحليل نسب السيولة في (KFHM) 236](#_Toc413055110)

[المبحث الثالث: أدوات تشغيل السيولة في (KFHM) 239](#_Toc413055111)

[المطلب الأول: عقود التمويل 239](#_Toc413055112)

[الفصل الثالث:](#_Toc413055113) [مقارنة بين أداءَي بنك إسلام ماليزيا (BIMB)، وبيتك ماليزيا (KFHM) 243](#_Toc413055114)

[المبحث الأول: المقارنة من حيث النشأة وحجم رأس المال 243](#_Toc413055115)

[المبحث الثاني: المقارنة من حيث السيولة 244](#_Toc413055116)

[المبحث الثالث: المقارنة من خلال استخدام أدوات تشغيل السيولة 245](#_Toc413055117)

[الفصل الرابع: حلول مقترحة لمشكلة فائض السيولة 247](#_Toc413055118)

[المبحث الأول: حلول مقترحة لمشكلة فائض السيولة على مستوى الأفراد 248](#_Toc413055119)

[الاقتراح الأول: التوعية بجدوى استخدام الأدوات طويلة الأجل 248](#_Toc413055120)

[المبحث الثاني: حلول مقترحة لمشكلة فائض السيولة على مستوى المصارف 251](#_Toc413055121)

[الاقتراح الأول: الإقبال على استخدام الأدوات طويلة الأجل لما لها من فوائد عائدة على المصرف: 252](#_Toc413055122)

[الاقتراح الثاني: استخدام أدوات استثمارية مكملة لأداء الأدوات الاستثمارية الأولية 255](#_Toc413055123)

[الاقتراح الثالث: التمويل المتبادل بين المصارف الإسلامية لتغذية الخزينة 257](#_Toc413055124)

[الاقتراح الرابع: التعاون بين المصارف الإسلامية لإنشاء المحافظ الاستثمارية 257](#_Toc413055125)

[الاقتراح الخامس: إنشاء شركات التوظيف 259](#_Toc413055126)

[المبحث الثالث: حلول مقترحة على مستوى الدول الإسلامية 261](#_Toc413055127)

[الاقتراح الأول: دور البنك المركزي في حل المشكلة 261](#_Toc413055128)

[الاقتراح الثاني: إنشاء سوق رأس المال الإسلامي 263](#_Toc413055129)

[الخاتمة والنتائج والتوصيات 265](#_Toc413055130)

[المصادر والمراجع 270](#_Toc413055132)

# الباب التمهيدي

# خطة البحث وهيكله العام

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فلقد شهدت المصارف الإسلامية توسعًا متميزًا في الساحة الإسلامية، ونتجت عن ذلك زيادةُ حجم الودائع والحسابات الاستثمارية عن ما كان متوقعًا وعن ما كان مخططًا من مشروعات استثمارية تستوعبها، وترتبت على ذلك زيادة التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة وعن الرصيد النقدي الواجب الاحتفاظ به، ونجم عن ذلك ما يسمى: بمشكلة فائض السيولة.

والمصرف الإسلامي ليس بإمكانه أن يتصرف بسرعة في فائض السيولة كما هو حال البنوك التقليدية التي لا تواجه مشكلة في ذلك، حيث إنها وبكل سهولة يمكنها أن تودع ذلك الفائض في أي بنك آخر بفائدة نقدية، وإن حصل لها عجز في السيولة فبإمكانها أن تقترض بفائدة أيضًا، وبالتالي لا يشكل فائض السيولة مشكلة خطيرة بالنسبة للبنوك التقليدية.

وبناء على ذلك، فقد قامت المصارف الإسلامية بإيجاد طرق وأدوات تساهم في إدارة سيولتها، فركّزت بعضُها على أداة أو أداتين، ونوّعت بعضُها في الأدوات واستحدثت وابتكرت، فكان لزاماً على طلبة العلم والعلماء في المجالين الشرعي والاقتصادي البحثُ عن مدى شرعية تلك الأدوات، وتقييم أدائها وجدواها، وإيجاد الحلول والبدائل لبعض ما لا يصلح تطبيقه شرعاً، بما يحقق التقدم وحسن المنافسة في السوق الاقتصادي الإسلامي والعالمي.

وبالتالي، فإن هدف هذا البحث أن يساهم في إيجاد حل لمشكلة ضعف تشغيل السيولة الفائضة، في ظل قواعد الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال دراسة أداء مصرفي بنك إسلام في ماليزيا، وبيت التمويل الكويتي في ماليزيا. وسبب اختيار الباحث لهذين المصرفين وجود أمرين مهمين فيهما، وهما: التقدم الهائل في مجال المصارف الإسلامية، والأسبقية الوجودية على مستوى المصارف الإسلامية. فماليزيا تعتبر الدولة الأولى في مجال الصكوك، ففيها أكبر سوق للصكوك الاستثمارية، وبالتالي توفر السيولة النقدية للمصارف الإسلامية، ومصرف بنك إسلام ماليزيا يعتبر أول مصرف إسلامي في ماليزيا، وله تجربة طويلة، كما أن تجربته مرت بانحدار حاد ثم صعود متميز؛ وبيت التمويل الكويتي في ماليزيا يتبع بالكامل لبيت التمويل الكويتي في الكويت، ويعتبر البنك الأم في الكويت من أوائل المصارف الإسلامية في العالم الإسلامي، وله دور متميز في الكويت، ولذلك فإن فرعه في ماليزيا متميز كذلك مستفيداً من خبرة الإدارة الأم، وله مركز متقدم من بين المصارف الإسلامية حيث حاز على العديد من الجوائز، مما يجعل تناول هذين المصرفين والمقارنة بينهما في طريقة إدارتهما للسيولة النقدية إضافةً مهمةً ومفيدة لمكتبة الاقتصاد الإسلامي.

## مشكلة البحث:

إن دراسة (السيولة في المصارف الإسلامية) في الحقل الفقهي تتناول موضوعين أساسيين، يعتبران المشكلة التي تنطلق منهما دراسةٌ مثل هذه لمعالجتهما، **أولهما**: طبيعة هذه الأدوات الحديثة ومدى موافقتها للشريعة الإسلامية، ودراسة العقود المسماة في تراثنا الفقهي وبيان مدى إمكانية استخدام ما يصلح من تلك العقود في واقعنا المعاصر كأدوات لتشغيل فائض السيولة النقدية الهائلة مع ما يصاحب تلك الأدوات من تطور أو تغيير، وبيان جدوى استخدامها. **والإشكال الآخر** الذي يصاحب هذا النوع من الدراسات هو دراسة طبيعة العلاقة بين المصارف الإسلامية من جهة والبنك المركزي والبنوك التقليدية من جهة أخرى، وإيجاد طرق شرعية للتعامل التجاري فيما بينها، أو بدائل لهذا التعامل، حيث إن هذا التعامل إجباريٌّ خصوصا مع البنك المركزي الذي يعتبر بنكاً تقليدياً، وبالتالي مع العالم بسبب اتصال البنك المركزي بالبنوك العالمية، وهو أمر تعم به البلوى في بلادنا الإسلامية. إضافة إلى أن دراسة حالة بعض المصارف الإسلامية في دولة من الدول الإسلامية في إدارتها لفائض السيولة الذي تملكه سيسهم في نقل الخبرة إلى الأقطار الأخرى ويحقق التقدم وحسن المنافسة في السوق الاقتصادي الإسلامي.

## أسئلة البحث:

1. ما معنى السيولة؟ وما الطبيعة المميزة لمكوناتها وعناصرها في المصارف الإسلامية؟ وما أسباب تكون فائض السيولة، وطرق معالجتها وتفعيل تشغيلها؟
2. ما الأدوات التي تستخدمها المصارف التقليدية لتشغيل سيولتها، وهل يمكن تكييفها لتتوافق مع القواعد الشرعية؟
3. ما الأدوات التي تتجنب المصارف الإسلامية المخاطرة باستخدامها، وما جدوى استخدامها؟

وما حكم التعامل بالأدوات الجديدة المستخدمة في تشغيل فائض السيولة في المصارف الإسلامية، وما مدى توافقها مع قواعد الشريعة؟

1. ما حجم السيولة، ومقدار توظيفها، وما تقييم الأداء في استخدام أدوات تساهم في تشغيل فائض السيولة في مصرف بنك إسلام ماليزيا مقارنة بأداء بيت التمويل الكويتي بماليزيا؟

## أهداف البحث:

1. دراسة وتحليل مشكلة تشغيل فائض السيولة النقدية في المصارف الإسلامية في ضوء: مفاهيم السيولة وإدارتها، ومكوناتها، وعناصرها. ودراسة الأسباب التي أدت إلى وجود فائض في السيولة غير مستغل.
2. بيان الأدوات التي تستخدمها المصارف التقليدية لتشغيل فائض سيولتها، ودراسة إمكانية تكييفها شرعيا لتكون صالحة التطبيق في المصارف الإسلامية.
3. مناقشة جدوى استخدام أدوات شرعية أخرى لتشغيل فائض السيولة والتي تتجنب المصارف الإسلامية المخاطرة فيها. إضافة إلى التأصيل الشرعي لبعض الأدوات الجديدة التي تستخدمها بعض المصارف الإسلامية كسوق بورصة السلع الماليزية.
4. المقارنة بين حجم السيولة والأداء التشغيلي لفائض السيولة في مصرفين إسلاميين هما: بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي-ماليزيا، وتقييم ذلك الأداء.

## أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في النقاط التالية:

1. إن مسألة تشغيل فائض السيولة مازالت تشكل تحديًا كبيراً يواجه المصارف الإسلامية لإثبات جدارتها أمام المصارف التقليدية.
2. إنه يساهم في إيجاد حلول مقترحة لمشكلة تشغيل فائض السيولة في المصارف الإسلامية، وهي مشكلة معاصرة، ومازالت مشكلةً قائمة تقام لأجلها المؤتمرات والندوات.
3. إن أغلب الدراسات التي قُدمت في المؤتمرات الفقهية حول إدارة السيولة تعتبر إسهاماتٍ جيدةً في موضوعها، ولكنها لم تكن شاملة خصوصاً فيما يخص بعض الأدوات الحديثة التي استُحدثت في ماليزيا على سبيل المثال، كما أن تلك الدراسات تفتقر إلى لغة الأرقام والإحصاء.
4. إن الدراسات التي تمت فيها المقارنة بين أداء بعض المصارف الإسلامية تعتبر دراسات قديمة إلى حد ما، وتعود إلى ما يزيد عن خمس عشرة سنة.

إضافة إلى أن هذا البحث يعتبر خدمة للدين الإسلامي، حيث يعالج بابا مهمًّا من أبواب الفقه، وهو فقه المعاملات المالية، كما سيكون فيه –بإذن الله- إثراء للمكتبة الإسلامية في مجاله.

## حدود البحث:

ستتناول الدراسة ما يتعلق بإدارة المصارف الإسلامية لفائض السيولة الذي تملكه، والاقتصار على دراسة أداء مصرفين إسلاميين في إدارتهما لفائض السيولة هما: بنك إسلام ماليزيا، بيت التمويل الكويتي بماليزيا في الفترة من 2008م وحتى 2012م.

## منهج البحث:

المناهج التي سيسير عليها الباحث في هذا البحث هي:

1. **المنهج الوصفي**: حيث سيذكر الباحث أهم الأدوات التي تستخدمها بعض المصارف الإسلامية لتشغيل فائض سيولتها والأسس الشرعية التي تعتمد عليها لاستخدام تلك الأدوات.
2. **المنهج النقدي**: حيث سيتناول الباحث ما تبنته بعض المصارف الإسلامية من آراء فقهية لبعض العقود المالية وينقدها ويبين تأثيرها في الاقتصاد.
3. **المنهج المقارن**: حيث سيقوم الباحث بالمقارنة بين أداء مصرفي بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي-ماليزيا، وتقويم أدائهما، باستخدام آلية تحليل النسب المالية، وهي من أقوى الأدوات القياسية، وتستخدمها إدارة أي مؤسسة ربحية في تحليل المركز المالي ومقدار ربحية تلك المؤسسة أو الشركة، أو بمعنى آخر، هي أداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة وقياس فعالية التسيير فيها.
4. **المنهج التحليلي:** حيث سيقوم الباحث بتحليل النسب والأرقام الخاصة بعينة الدراسة.
5. **منهج الدراسة الميدانية:** حيث سيقوم الباحث بعمل مقابلات مع مسؤولين في المصارف الإسلامية، والوقوف عند آرائهم حول أسباب وجود فائض في السيولة في المصرف الإسلامي، والآثار التي نتجت عن ذلك، والمعايير الفنية لإدارتها، كما سيقوم بجمع البيانات الخاصة بتشغيل السيولة في كلٍّ من المصرفين للفترة التي حددها الباحث، وسيقوم بتحليلها للوصول إلى نتائج تعين على معالجة مشكلة البحث.

## الدراسات السابقة:

مازالت الدراسات التي تعنى بمشكلة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية تحتاج إلى مزيد واقعية واهتمام –في حدود ما اطلع عليه الباحث- مقارنة بالاهتمام البحثي في إدارة السيولة في البنوك الربوية، والدليل على ذلك استمرار معاناة أصحاب تلك المصارف الإسلامية من وجود مشكلة السيولة – عجزا أو فائضًا –بشكل كبير حتى يومنا هذا. ولعل هذا يرجع إلى الحواجز الموجودة بين أصحاب تلك المصارف الإسلامية ومديريها، وبين المنظرين للصيرفة الإسلامية، وكثير من الباحثين يكرر ما قاله السابقون، ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات ساهمت في إيجاد اقتراحات وحلول لهذه المشكلة، ومن هذه الدراسات المعاصرة:

دراسة قام بها منور إقبال وكانت بعنوان: **المصرفية التقليدية والإسلامية في التسعينات: دراسة مقارنة** (2001م) "**Islamic and conventional banking in nineties: a comparative study**"[[1]](#footnote-1) حيث تناول إقبال اثنا عشر بنكاً تقليدياً واثنا عشر مصرفاً إسلامياً، وقام بالمقارنة بينها في كل من المجالات التالية: إجمالي رأس مالها، وودائعها، واستثماراتها، والنسب المالية المتعلقة برأس المال، والسيولة، والتوظيف، والفعالية، والربحية، والعائد على الأصول، ثم قام بتحليل هذه النسب. ومما يعنينا في هذه الدراسة، ما تكلم عنه في السيولة، حيث رد على الدعوى القائلة بأن المصارف الإسلامية تحوي فائضاً في السيولة، وأسند رأيه بالأرقام حين قارن بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في مستوى السيولة، فوجد أن نسبة السيولة في المصارف التقليدية أكبر منها في الإسلامية. وسيقف الباحث عند فرضيته هذه، ويقوم باختبارها في الفترة التي حددها، فقد مر على نتائج إقبال ما يزيد عن خمس عشرة سنة، وقد تقدمت المصرفية كثيراً، وتغيرت الأحوال كثيراً، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية. ولذلك فإن الباحث سيستفيد من طريقة إقبال في المقارنة، وسيجعل جزءاً من دراسته استكمالاً لبحث إقبال في المقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية في جانب السيولة، وفائض السيولة.

دراسة قام بها عثمان بابكر، وكانت بعنوان **إدارة فائض السيولة من خلال أدوات التمويل الإسلامي قصيرة الأجل** **(2001م)** "**Islamic Finance Instrument to Manage Short-Term Excess Liquidity**"[[2]](#footnote-2). مشكلة هذه الدراسة تتعلق بالبحث عن أكثر الأدوات قصيرة الأجل فعالية للتمويل الإسلامي، ومساهمة في تطوير أعمال المصارف الإسلامية، في ظل وجود فائض كبير في السيولة. استعرض في الفصل الثاني – بعد ذكر المقدمات في الفصل الأول – الأدوات قصيرة الأجل المستخدمة في البنوك التقليدية، وشرح أداءها، ثم قام بتقييم ذلك الأداء من الناحية الشرعية بشكل عام، مستنتجا أن أغلب تلك الأدوات لا توافق القواعد الشرعية، ولكن بعضها يمكن تعديله وتكييفه لتكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية ويتناسب العمل بها في المصارف الإسلامية. وفي الفصل الثالث قام بعرض خصائص ومتطلبات المصارف الإسلامية، ذاكرا الأسس والقواعد التي يجب أن تتضمنها عمليات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية كالتداول، وإيجاد سوق إسلامي للنقود تتم فيه عمليات تجارية قصيرة الأجل -مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق قواعد الصرف عند تبادل الأموال-، وكيفية التعامل مع الديون، وغير ذلك. وانتهى البحث بالفصل الأخير الذي تضمن النتائج والتوصيات، حيث ذكر الأدوات المستخدمة في البنوك التقليدية وكيفية تكييفها – إن أمكن ذلك – لتكون صالحة التطبيق في المصارف الإسلامية، وذكر الأدوات الشرعية التي تستخدمها المصارف الإسلامية وكيفية تطويرها لتكون فاعلة أكثر. غير أنه مضى على كتابة هذا البحث ما يزيد عن عشر سنوات كانت الصناعة المصرفية الإسلامية قد تقدمت خطى متقدمة في هذا الفترة، لذلك فإن البحث يفتقر إلى بعض الأدوات الجديدة في إدارة السيولة، كسوق بورصة السلع الماليزية Bursa Malaysia's Suq Al-Sila'، وهو ما سيتناوله الباحث في بحثه.

-

-

-

وبعد عرض تلك المجموعة من الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بموضوع رسالة الباحث، فيمكن القول إن هناك إسهامات جيدة في مجال إدارة السيولة في الجانبين الشرعي والاقتصادي، وهناك حث على استخدام أدوات جديدة أو مراجعة الأدوات القديمة، ولكن مازالت الحاجة ماسة للوصول إلى أفضل الأدوات الفعالة في تشغيل فائض السيولة بما يحقق المصلحة العامة لكل من المصارف الإسلامية والمجتمع الذي توجد فيه، وهو الجانب الذي تعاني منه المصارف الإسلامية هذه الأيام. وحيث لم توجد دراسة متخصصة في هذا الجانب بالذات، فسيقوم الباحث بإجراء بحثه هذا ليكون محاولة جادة لسد الثغر الذي مازال موجودًا في المصارف الإسلامية.

## هيكل البحث:

يقع البحث في مقدمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة، على النحو التالي:

**الباب التمهيدي: خطة البحث**

المقدمة

مشكلة البحث

أسئلة البحث

أهداف البحث

أهمية البحث

حدود البحث

منهج البحث

الدراسات السابقة

**الباب الثاني: فائض السيولة في المصارف التقليدية والإسلامية**

**الفصل الأول**: مفهوم السيولة، وإدارتها، والمصطلحات المتعلقة بها في التراث الإسلامي

**المبحث الأول**: مفهوم السيولة من الناحية الاقتصادية والتراث الإسلامي.

**المبحث الثاني**: مفهوم إدارة السيولة في المصارف

**الفصل الثاني**: فائض السيولة في المصارف

**المبحث الأول**: مفهوم فائض السيولة والتحقق من وجوده

**المبحث الثاني**: كيفية تكون فائض السيولة

**الفصل الثالث**: أسباب فائض السيولة والآثار الناجمة عنها

**المبحث الأول**: أسباب تكون فائض السيولة

**المبحث الثاني**: الآثار الناجمة على كلا النوعين من البنوك.

**الباب الثالث: أدوات تشغيل السيولة في المصارف: دراسة فقهية**

**الفصل الأول**: أدوات إدارة السيولة في البنك الربوي، وإمكانية تكييفها لتكون موافقة للشريعة: دراسة فقهية

**المبحث الأول**: عرض للأدوات التي تستخدمها البنوك الربوية في تشغيل سيولتها

**المبحث الثاني**: مقدمات مقاصدية للباحثين عن البدائل الشرعية

**الفصل الثاني**: الأدوات التي استخدمتها المصارف الإسلامية في تشغيل سيولتها منذ نشأتها وجدوى استخدام الأدوات المهملة

**المبحث الأول**: أنواع البنوك وموقع البنوك الإسلامية من هذا التصنيف

**المبحث الثاني**: قضايا فقهية حية في الأدوات التي تستخدمها المصارف الإسلامية في تشغيل سيولتها وعرض المشاكل الفقهية التي ما زالت تطرح حول تلك الأدوات.

**المبحث الثالث**: هل المصارف الإسلامية معنية حقاً باستخدام الأدوات طويلة الأجل أو بالاعتماد عليها كأدوات أساسية في عملها؟

**الفصل الثالث**: الأدوات الجديدة المستخدمة في تشغيل فائض السيولة

**المبحث الأول**: بورصة السلع الماليزية: دراسة فقهية مقاصدية

**الباب الرابع: التطبيق العملي على مصرفي بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي-ماليزيا**

**الفصل الأول**: السيولة في بنك إسلام ماليزيا

**المبحث الأول**: أثر التشريعات القانونية الماليزية على إدارة السيولة في بنك إسلام ماليزيا

**المبحث الثاني**: فائض السيولة لبنك إسلام ماليزيا للفترة 2008 – 2013

**الفصل الثاني**: السيولة في بيت التمويل الكويتي

**المبحث الأول**: نشأة بيت التمويل الكويتي

**المبحث الثاني**: نشأة بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) بيرهاد (KFHM)

**المبحث الثالث**: واقع السيولة في (KFHM)

**المبحث الرابع**: أدوات تشغيل السيولة في (KFHM)

**الفصل الثالث:** مقارنة بين أداءَي بنك إسلام ماليزيا (BIMB)، وبيتك ماليزيا (KFHM)

**الفصل الرابع:** حلول مقترحة لمشكلة فائض السيولة

**الخاتمة: نتائج البحث والتوصيات**

**المصادر والمراجع**

#

# الباب الثاني

# فائض السيولة في المصارف التقليدية والإسلامية

## تمهيد

يعتبر هذا الباب تعريفاً تفصيلياً لموضوع السيولة وإدارتها، ومشكلة فائض السيولة، وأسباب تكون هذا الفائض، والآثار الناجمة عن وجود مثل هذا الفائض في المصارف الإسلامية، كما يتناول هذا الباب بعض المصطلحات والمعاملات المرتبطة بمفهوم السيولة، وذلك لإثبات أصالة هذا المفهوم في تراثنا الفقهي، فهو ليس مفهوماً حادثاً، أو غريباً عن نظامنا الاقتصادي، ولا يمكن أن يكون كذلك، خصوصاً وأن حضارتنا الإسلامية قد ازدهرت في كل جوانب الحياة، ولاسيما في الجانب الاقتصادي، فلا يمكن أن يغيب عنها مفهوم أساسي من مفاهيم الاقتصاد، وهو ما يتعلق بالسيولة.

وسيحتوي هذا الباب على الفصول التالية:

**الفصل الأول**: مفهوم السيولة، وإدارتها، والمصطلحات المتعلقة بها في التراث الإسلامي

**الفصل الثاني**: فائض السيولة في المصارف

**الفصل الثالث**: أسباب فائض السيولة والآثار الناجمة عنها

حيث سيُبين الباحث العلاقة بين النقود والسيولة، ثم بيان معنى السيولة من الناحية الاقتصادية، ثم في التراث الإسلامي، وسيتناول مفهوم إدارة هذه السيولة في كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وكيفية تكوّن فائض السيولة، التي تعتبر جوهر هذا البحث، والمشكلة التي يرغب الباحث بدراستها.

-

-

-

# الفصل الثاني

# فائض السيولة في المصارف الإسلامية

## المبحث الأول: مفهوم فائض السيولة والتحقق من وجوده في المصارف الإسلامية

كلمة الفائض في اللغة تدل على الكثرة والزيادة[[3]](#footnote-3). وأما معناه في اصطلاح المصرفيين فقد وجد الباحث تشابه المصادر العربية والإنجليزية في مفهوم فائض السيولة في المصارف. فيعرفه بعضهم بأنه: "التراكم غير الطوعي من الاحتياطات السائلة من البنوك"[[4]](#footnote-4). وكلمة (غير الطوعي) في التعريف توحي بأن وجود هذه الفائض كان رغماً عن البنك، أو أنه اضّطُر لوجوده، حيث يكون استجابة لقانون الاحتياطي الإجباري مثلاً، ولا يحقق هذا المبلغ عائداً. كما إن التعريف السابق يبين مصدر تراكم هذه السيولة الفائضة، حيث ذكر أنها تظهر بسبب الاحتياطات التي يتخذها البنك لأي سبب من الأسباب. ويعرفها موقع أجنبي بأنها: "مقدار النقود التي يحتفظ بها البنك فوق متطلباته المعتادة"[[5]](#footnote-5). كما تُعرّف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فائض السيولة بأنه: "توافر سيولة زائدة عن حاجة المؤسسة"[[6]](#footnote-6). فلا يرى الباحث فرقاً بين تعريف المشتغلين في المصارف التقليدية وتعريف المشتغلين في المصارف الإسلامية، فكلاهما يعني نفس المفهوم.

ويبدو في عرف البنوك أنه إذا تم تجاوز نسبة السيولة التي تحددها لنفسها لأي سبب من الأسباب، كالاستجابة لنسبة الاحتياطي القانوني مثلاً باعتباره إجراءً من إجراءات التحوط، عندها تكون هذه المبالغ: فائضاً في السيولة[[7]](#footnote-7).

ولقد ذكرنا فيما سبق أن السيولة تعني النقد، ومعنى أن تكون نسبة سيولة المصرف مرتفعة أي أن لدى هذا المصرف نقداً سائلاً (Cash) بكمية كبيرة. ومعلوم أن وظيفة البنك هي توظيف هذه النقود السائلة في استثمارات تدرّ عليه ربحاً، فإذا احتفظ البنك بسيولة عالية، هذا يعني أن ربحه سينخفض بسبب العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة، وبمعنى آخر فإن توفر السيولة بشكل كبير دليل على أن توظيف النقود لم يتم بشكل مناسب، أو أن هذه النقود معطلة.

ولكن هل هناك حدٌّ معين يُظهِر أن الزيادة عليه تعتبر فائضاً، أو أن النقصان عنه يعتبر آمناً من كونه فائضاً؟

الحقيقة أن الباحث لم يجد من وضع حداً فاصلاً لذلك، ولكن بعض الباحثين قدّر ذلك تقديراً، من خلال عقد مقارنات بين بعض البنوك في فترات مختلفة لبيان نسبة سيولة كل بنك في تلك الفترة، ومن ذلك دراستان قام بهما كلٌّ من منور إقبال[[8]](#footnote-8)، وهناء الحنيطي[[9]](#footnote-9)، خرجا بنتائج متعلقة بمسألة فائض السيولة في المصارف الإسلامية.

أما دراسة هناء الحنيطي فقد أشارت إشارة سريعة إلى أنه بحساب: الموجودات السائلة مقسوماً على إجمالي الأصول فستظهر نتيجة تبين حجم أموال المصرف السائلة مقارنة بإجمالي الموجودات، وهذه النسبة ستكون مرتفعة في المصارف الإسلامية، مما يثبت وجود سيولة عالية غير مستغلة في المصارف الإسلامية.

وقد طَبّقت هذه المعادلة على المصرف الإسلامي الأردني في الفترة من (2006-2010م)، حيث كان متوسط نسبة السيولة هو (39.2%). وهو دليل -برأي الباحثة- على أن هذه النسبة من سيولة المصرف غير موظفة في الاستثمارات، وهي بالتالي نسبة مرتفعة، وتعتبر فائضاً كبيراً[[10]](#footnote-10).

وقد استكمل الباحث هذه الدراسة، فقام باستخدام نفس المعادلة على المصرف الإسلامي الأردني ولكن بالاستعانة ببرنامج (Bankscope)[[11]](#footnote-11) للفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية (2008-2012م) فكان متوسط النسبة لهذه الفترة هو (40%)، وهي أكثر بقليل من النسبة الماضية، وهذا دليل على استمرار المصرف الإسلامي الأردني بالاحتفاظ بسيولة عاليةٍ معطلةٍ عن الاستثمار.

وأما الدراسة الثانية لمنوّر إقبال فقد كانت دراسة أكبر من سابقتها، حيث شملت عينة الدراسة 12 مصرفاً إسلامياً، مقارناً بـــ 12 بنكاً ربوياً[[12]](#footnote-12)، في الفترة (1990- 1997م). وقد كانت هذه الدراسة المقارنة شاملة لمختلف عناصر البنك كإجمالي الأصول والودائع ونسب السيولة والتوظيف، وغيرها، فسأعرضها مقتصراً على ثلاث نسب منها تتعلق بموضوع رسالتي.

جدول رقم (1) للباحث منور إقبال لعينة البنوك الإسلامية[[13]](#footnote-13)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الرقم | اسم البنك | في الفترة 1990 – 1997 |
| متوسط نسبة السيولة | متوسط نسبة التوظيف 1 | متوسط نسبة التوظيف 2 |
| 1 | بنك الراجحي | 14.25 | 98.7 | 84.45 |
| 2 | بيت التمويل الكويتي | 13.7 | 97.4 | 86.15 |
| 3 | بنك البركة الاستثماري الإسلامي (البحرين)  | 10.6 | 90.85 | 83.2 |
| 4 | بنك البحرين الإسلامي | 4.75 | 96.95 | 94.75 |
| 5 | بنك فيصل الإسلامي (البحرين) | 8.1 | 73.2 | 44 |
| 6 | بنك فيصل الإسلامي (مصر) | 24.55 | 89.6 | 76.5 |
| 7 | بنك دبي الإسلامي | 15.95 | 93.05 | 84.5 |
| 8 | المصرف الإسلامي الأردني | 35.45 | 72.95 | 99.2 |
| 9 | بنك قطر الإسلامي | 8.35 | 102.8 | 88.05 |
| 10 | المصرف الإسلامي البنغلاديشي | 34.55 | 74.15 | 65 |
| 11 | بنك إسلام ماليزيا برحد | 15.4 | 89.45 | 83.35 |
| 12 | بيت البركة التركي للتمويل | 13.25 | 94.2 | 82.85 |

وأريد أن أركز على جانبين مهمين يتصلان ببحثي المتعلق بفائض السيولة، وهما: ما يختص بنسبة سيولة المصارف الإسلامية، ونسبة توظيفها لسيولتها، ثم مقارنتهما بحالة البنوك الربوية، حيث أراد إقبال في دراسته المشار إليها التحقق من دعوى الاقتصاديين الإسلاميين، حيث يدّعي كثير منهم وجودَ فائضٍ كبير في السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك الربوية، مما يجعلها تعاني من هذا الفائض. وبعد أن أجرى الدراسة وقارن بين البنوك؛ توصل إلى أن هناك سيولة غير مستغلة فعلاً في المصارف الإسلامية، ولكنها ليست بذلك الحجم الذي يصِفُه الاقتصاديون الإسلاميون.

فقد كانت المقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك الربوية في مجموعة من النسب والمؤشرات، وسنشير إلى ما يتعلق بموضوعنا كالتالي[[14]](#footnote-14):

جدول رقم (2)

|  |  |
| --- | --- |
|  | 1990 – 1997 |
| المصارف الإسلامية[[15]](#footnote-15) | البنوك الربوية |
| نسبة السيولة (Liquidity Ratio) | 18.5 % | 31.9 % |
| نسبة التوظيف1Deployment Ratio 1 | 93.7 % | 73.3 % |
| نسبة التوظيف2Deployment Ratio 2 | 82 % | 68.9 % |

واستنتج من خلال هذه المقارنة أن دعوى: "وجود فائض في السيولة في المصارف الإسلامية" ليس بذلك الحجم المتصوَّر. فنسبة السيولة في المصارف الإسلامية (18.5 %) أقل منها في البنوك الربوية (31.9 %)، وهذا دليل على أن البنوك الربوية هي من يجب أن تعاني من فائض السيولة أكثر من المصارف الإسلامية.

كما توصل إقبال من خلال تحليل النتائج أن المصارف الإسلامية تفوّقت على البنوك التقليدية في حجم توظيف مصادرها، ويبدو ذلك واضحاً عند المقارنة بين نسبة التوظيف الأولى والثانية في كل عينة من عينات الدراسة.

وقد أردتُّ أن أستكمل هذه الدراسة، فأحلّلَ نتائج نفس العينات التي قام إقبال بدراستها[[16]](#footnote-16)، ولكن مع تغيير فترة الدراسة، وقد اخترتُ الفترة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية من (2008-2012م)، واقتصرتُ على النسب التي استشهدتُ بها في الفقرات السابقة لما لها من اتصال مباشر بعنوان رسالتي، ولأتحقق من حجم الفائض في المصارف الإسلامية.

جدول رقم (3) لعينة البنوك الإسلامية

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الرقم | اسم البنك | في الفترة 2008 - 2012 |
| متوسط نسبة السيولة | متوسط نسبة التوظيف 1 | متوسط نسبة التوظيف 2 |
| 1 | بنك الراجحي | 25.5 | 65 | 81.6 |
| 2 | بيت التمويل الكويتي | 19.9 | 55.8 | 72.4 |
| 3 | بنك البركة الاستثماري الإسلامي (البحرين)  | 72.4 | 44.39 | 94.5 |
| 4 | بنك البحرين الإسلامي | 17.2 | 58.4 | 68.5 |
| 5 | بنك فيصل الإسلامي (مصر) | 28.9 | 31.4 (أحداث الثورة) | 34.1 (أحداث الثورة) |
| 6 | بنك دبي الإسلامي | 16.7 | 59.5 | 76.8 |
| 7 | المصرف الإسلامي الأردني | 40 | 52.2 | 58.6 |
| 8 | بنك قطر الإسلامي | 26.4 | 56 | 76.2 |
| 9 | المصرف الإسلامي البنغلاديشي | 17.1 | 77.8 | 88.9 |
| 10 | بنك إسلام ماليزيا برحد | 32.3 | 49.18 | 54.9 |
| 11 | بيت البركة التركي للتمويل | 22.7 | 73.9 | 86.4 |
| المتوسط الإجمالي | 29 % | 56.6 % | 72 % |

قام الباحث باستخراج هذه الأرقام بنفسه من موقع Bankscope وحساب متوسط النسب.

جدول رقم (4) لعينة البنوك الربوية

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الرقم | اسم البنك | في الفترة 2008 – 2012 |
| متوسط نسبة السيولة | متوسط نسبة التوظيف 1 | متوسط نسبة التوظيف 2 |
| 1 | بنك بنغلاديش العرب | 16.6 | 67.4 | 80.9 |
| 2 | الشركة العربية المصرفية (PSC) | 29.5 | 45.5 | 60.1 |
| 3 | بنك الكويت والبحرين (BBK) | 31.2 | 51.6 | 73.8 |
| 4 | بنك الأردن (Plc) | 25.3 | 48 | 56.7 |
| 5 | بنك التمويل التركي (A.S.) | 12.6 | 68.7 | 104.1 |
| 6 | بنك المشرق (PSC) | 39.4 | 63.1 | 73.8 |
| 7 | البنك الدولي البحريني  | 32.4 | 44.8 | 50.8 |
| 8 | البنك الدولي الكويتي (S.A.K.) | 25.6 | 59.8 | 72.2 |
| 9 | بنك قطر الدولي | 22.4 | 39.7 | 78.4 |
| 10 | بنك الرياض | 14.2 | 61.2 | 76.4 |
| المتوسط الإجمالي | 24.92 % | 54.98 % | 72.72 % |

قام الباحث باستخراج هذه الأرقام بنفسه من موقع Bankscope وحساب متوسط النسب.

وعند المقارنة بين الجدولين، كانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (5)

|  |  |
| --- | --- |
|  | 2008 – 2012 |
| المصارف الإسلامية | البنوك الربوية |
| متوسط نسبة السيولة(Liquidity Ratio) | 29 % | 24.92 % |
| متوسط نسبة التوظيف1Deployment Ratio 1 | 56.6 % | 54.98% |
| متوسط نسبة التوظيف2Deployment Ratio 2 | 72 % | 72.72% |

تظهر من النتائج السابقة مجموعة من الملاحظات، أهمها:

* نسبة السيولة في المصارف الإسلامية زادت عما كانت عليه في الفترة التي درسها إقبال، وهذه الزيادة ليست زيادة بسيطة، فقد كانت حوالي 18 % في التسعينات، ولكنها بعد الأزمة المالية العالمية أصبحت 29 %، مما يعني أن قريباً من ثلث أصول المصارف الإسلامية تعتبر فائضاً غير مستغل في الاستثمار (معطَّل Idle).
* كان حجم توظيف السيولة في المصارف الإسلامية مرتفعاً في فترة التسعينات مقارنة بالبنوك الربوية في كلٍّ من المؤشرين اللذين يقيسان هذا الأمر، ولكن حجم هذا التوظيف تراجع كثيراً بعد الأزمة المالية العالمية، وأصبح قريباً جداً من أداء المصارف الربوية، وهذا دليل آخر على زيادة حجم السيولة المعطلة عن الاستثمار والتوظيف، ورغبة تلك البنوك بالاحتفاظ بنسبة كافية تحوّطاً من المخاطر المحتملة.

**-**

**-**

**-**

**-**

**-**

**-**

**-**

**-**

**-**

**-**

# الخاتمة والنتائج والتوصيات

في نهاية هذه الرسالة، والتي كانت بعنوان "فائض السيولة في المصارف الإسلامية، دراسة فقهية لمصرفي بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا"، ناقش الباحث مجموعة من القضايا المرتبطة بمشكلة البحث، والمتعلقة بارتفاع مستوى السيولة في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف الربوية. وقد أورد الباحث أهم أسباب وجود هذا الفائض، ونتائجه المترتبة على المصارف الإسلامية وذلك بعد أن أثبت من خلال الأرقام والإحصائيات وتحليلها أن المصارف الإسلامية تحوي فائضاً من السيولة المعطلة أكثر مما هو موجود عند البنوك الربوية، وأشار الباحث إلى الأدوات التي تستخدمها المصارف الإسلامية في تشغيل سيولتها، وتوقف عند أهم القضايا الفقهية المرتبطة بتلك الأدوات، وذلك بعد أن رأى عدم إمكانية استخدام معظم الأدوات التي تستخدمها البنوك الربوية في تشغيل السيولة. كما قدّم الباحث مجموعة من المقدمات الأصولية المهمة للباحثين عن أدوات جديدة لتشغيل السيولة، حتى يكون اقتصادنا اقتصاداً حقيقياً لا وهمياً، متجنبين بذلك الحيل ما استطعنا إلى ذلك سبيلا. ثم درس الباحث حالة بنك إسلام ماليزيا وبيت التمويل الكويتي بماليزيا، من خلال التركيز على مستوى السيولة في البنكين، ونِسَب توظيفها، والأدوات المستخدمة في توظيف تلك السيولة، مع وقفات فقهية مقاصدية عند أهم تلك الأدوات المصرفية، وتلك التي يُــــتَعامَل بها في سوق رأس المال الإسلامي بين المصارف. وبعد دراسة حالة كل بنك على حدة، عقد الباحث مقارنة بين المصرفين، حول تلك المواضيع التي طرحها أثناء الرسالة، ثم في نهاية الرسالة طرح الباحث مجموعة من الحلول المقترحة لتشغيل فائض السيولة، حيث تسهم تلك الاقتراحات في زيادة التعاون بين المصارف الإسلامية على حل هذه المشكلة، ولا تتحمل إحدها مخاطر هذه الحلول، كما تسهم هذه الحلول في نفس الوقت في تحقيق هدف التنمية المنشود، والذي كان أحد أهم أسباب قيام المصارف الإسلامية في عالمنا الإسلامي.

**وهذه أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:**

1. إن أساس تقرير مبدأ النقود كوسيلة للتبادل في أي مجتمع من المجتمعات يرجع إلى ثقة الناس بهذه الوسيلة، واعتمادهم لها كوسيط للتبادل أيا كان نوعه.
2. إن رغبة الناس في الحصول على حاجياتهم، وتحقيق رغباتهم بسهولة ويسر، جعلهم يبحثون عن أكثر النقود سيولة، وأيسرها في التبادل، وأسرعها حضورًا عند الطلب، بحيث لا يشعرون بالغبن أو الظلم لعدم تساوي المتبادلين في القيمة.
3. يمكن أن تُعرَّف السيولة بأحد اعتبارَين: الأول باعتبار أن السيولة عملية إجرائية يتحول فيها الأصل (Asset) من حالته التي هو فيها إلى نقد، وهو تعريف أهل الإدارة والعمل المصرفي، والتعريف الثاني لأهل السوق المالي باعتبار السيولة صفة للمال حين يكون نقدًا (Cash) أو قريبا من النقد.
4. كان مفهوم السيولة حاضراً في كتب الفقه الإسلامي وعلى ألسنة السلف، ولئن كان مصطلح السيولة حادثاً، فإن معناه قديم، وما تلك المصطلحات التي ذكرها الباحث في أثناء الرسالة إلا جزءٌ من الدليل على وجود مفهوم السيولة في تراثنا الفقهي.
5. تتفق المصارف الإسلامية والتقليدية في مفهوم إدارتهما للسيولة، والذي يعني: محاولة الحفاظ على حالة التوازن قدر الإمكان بين الربحية والسيولة.
6. فائض السيولة: هو تعبير عن توفر سيولة زائدة عن حاجة المؤسسة، معطلة عن الاستثمار.
7. أثبت الباحث من خلال الأرقام والمقارنة بين النسب المالية وجود فائض في السيولة في المصارف الإسلامية أكبر مما هو عند المصارف التقليدية، خصوصاً بعد أزمة الرهون العقارية، مقارنة بفترة التسعينات.
8. كان حجم توظيف السيولة في المصارف الإسلامية مرتفعاً في فترة التسعينات مقارنة بالبنوك الربوية في كلٍّ من المؤشرين اللذين يقيسان هذا الأمر، ولكن حجم هذا التوظيف تراجع كثيراً بعد الأزمة المالية العالمية، وأصبح قريباً جداً من أداء المصارف الربوية، وهذا دليل آخر على زيادة حجم السيولة المعطلة عن الاستثمار والتوظيف، ورغبة تلك البنوك بالاحتفاظ بنسبة كافية تحوّطاً من المخاطر المحتملة.

-

-

-

-

-

-

## التوصيات:

* + 1. يوصي الباحث الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بإعادة دراسة فكرة شركات التوظيف، مع محاولة تجاوز الأخطاء التي وقعت فيها هذه الشركات عند نشأتها في الوطن العربي في الثمانينات من القرن الماضي.
		2. كما يحث الباحثُ مجلسَ الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) أن يقوم بدوره بالتعديلات المناسبة لقوانين (بازل3) لتكون مناسبة للمصارف الإسلامية، وأن تسعى الدول الإسلامية لتبني قرارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتكون إجبارية وليست اختيارية كما هي الآن.
		3. والباحث هنا يوصي هيئة الأوراق المالية في سوق رأس المال الإسلامي أن لا يخرجوا عن رأي المجامع الفقهية بالرغم مما عوّلوا عليه من ضبط للأمر ومراقبة للسوق، ليس سدّاً لباب الاجتهاد في وجوههم، فلا يملك أحدٌ ذلك، ولكن من باب الخروج من الخلاف، خصوصاً وأن رأي الجمهور يخالفهم، وتمايزاً عن جوهر الاقتصاد الرأسمالي القائم على الديون والفائدة.

# المصادر والمراجع

**أولاً: المراجع العربية**

ابن إبراهيم، محمد. (2009م). **الحيل الفقهية في المعاملات المالية**. تونس: دار السلام، ط1.

ابن أبي شيبة، عبد الله. (1989م). **مصنف ابن أبي شيبة.** بيروت: دار الفكر، ط1.

الإسلامي، د.ط.

الهمشري، مصطفى عبد الله. (1985م). **الأعمال المصرفية والإسلام**. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ب.ط.

**ثانياً: المراجع الإنجليزية**

Abdullah*,* Daud Vicary. (2010). *Liquidity Management in Institutions Offering Islamic Financial Services*. Jeddah, Second Islamic Financial Stability Forum, 14 December.

Ahmed, Habib. (2005). *Operational Structure For Islamic Equity Finance: Lessons From Venture Capital*. Jeddah: Islamic Research and Training Institute, No.69.

Ahmed, Osman Babikir (2001). *Islamic Equity Funds*. Jeddah: Islamic Research and Training Institution, 1st edition.

**ثالثاً: الرسائل العلمية**

إلياس أبو الهيجاء، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، دراسة حالة الأردن (**بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2007م)

إلياس أبو الهيجاء، **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، دراسة حالة الأردن** (رسالة دكتوراه مقدمة في جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، 2007م)

جميلة قارش، **البعد** **المقاصدي لدور المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي** (رسالة دكتوراه مقدمة في جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2009م)

**رابعاً: المجلات والأوراق العلمية**

أحمد الحجي الكردي، **القراض أو المضاربة المشتركة**، (بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي دورته الثالثة عشرة المنعقدة بتاريخ 7- 12 شوال 1422هـ)

أحمد محي الدين أحمد، **علاقة البنك المركزي بالنسبة للمصرف الإسلامي** (ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي الأول المنعقد باسم: حلقة النقاش الأولى لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي، 6- 8/2/1993م)

أحمد محيي الدين، **تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية**، (ورقة مقدمة إلى مؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين في الفترة من 3 - 4 أكتوبر 2004م)

**سادساً: المواقع الإلكترونية**

تعقيب سامي سويلم في ندوة تمويل رأس المال العامل الذي نظمته الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل في جامعة محمد بن سعود بالرياض وذلك يوم 17/3/2008م. <http://www.imamu.edu.sa/colleg_instt/colleg/ceas/events/inscriber/Documents/sami.pdf>

جريدة البيان الإماراتية، بتاريخ 15/6/2011م، على موقعها الإلكتروني <http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2011-06-15-1.1455954>

سامي سويلم، "**مقاصد التشريع في المجال الاقتصادي**"، موقع د. سامي سويلم: [http://suwailem.net/Images/Book/6d0155a3-1779-e7b6-70bf-ba501d7c7057.pdf شوهد في 20/10/2013](http://suwailem.net/Images/Book/6d0155a3-1779-e7b6-70bf-ba501d7c7057.pdf%20%20%D8%B4%D9%88%D9%87%D8%AF%20%D9%81%D9%8A%2020/10/2013).

سليمان ناصر، معايير «بازل 3» مهمة للبنوك الإسلامية في قضايا إدارة السيولة والحوكمة (مقال منشور في مجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6322، فبراير 2011م) على موقع:<http://www.aleqt.com/2011/02/01/article_500607.html> شوهد في 10/3/2014م

Statutory Reserve Requirement Guidelines. http://www.complianceonline.com/articlefiles/Malaysia\_Statutory\_Reserve\_Re quirement\_Guidelines.pdf ,p.2, seen at 2/3/2014

## **Rushdi Siddiqui,** article “[*The weakest link: short-term liquidity and how it impacts Islamic finance*](http://alifarabia.com/2012/09/26/the-weakest-link-short-term-liquidity-and-how-it-impacts-islamic-finance/)”.<http://alifarabia.com/2012/09/26/the-weakest-link-short-term-liquidity-and-how-it-impacts-islamic-finance/> seen at 1/12/2013

1. Munawar Iqbal, *“Islamic And Conventional Banking In Nineties: A Comparative Study”* (Al-Riyadh: Islamic Economic Studies, Vol. 8, No. 2, Apil, 2001). [↑](#footnote-ref-1)
2. Osman Ahmed Babikir, *Islamic Finance Instrument to Manage Short-Term Excess Liquidity* (Jiddah: Islamic Research and training Institute, 2nd edition, 2001). [↑](#footnote-ref-2)
3. الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص651. [↑](#footnote-ref-3)
4. Pierre-Richard Agénor and Karim El Aynaoui, “Excess Liquidity, Bank Pricing Rules, and Monetary Policy” (Manchester: Centre for Growth and Business Cycle Research, Economic Studies, 2008), p3. [↑](#footnote-ref-4)
5. <http://www.investorwords.com/9620/excess_liquidity.html> seen at 13/12/2014. [↑](#footnote-ref-5)
6. **المعايير الشرعية**، المعيار الشرعي رقم (44)، (السيولة: تحصيلها وتوظيفها). [↑](#footnote-ref-6)
7. See: Required Reserves, AmosWEB Encyclonomic WEB\*pedia,

<http://www.amosweb.com/cgi-bin/awb_nav.pl?s=wpd&c=dsp&k=required+reserves> , seen at 7/3/2014 [↑](#footnote-ref-7)
8. Munawar Iqbal, *Islamic And Conventional In The Nineties: A Comparative Study*. [↑](#footnote-ref-8)
9. هناء الحنيطي، **المسعف الأخير وفائض السيولة في المصارف الإسلامية** (بحث منشور في مجلة إسلامية المعرفة، العدد 70، خريف 2012م)، ص97. [↑](#footnote-ref-9)
10. المرجع السابق، ص101، 102. [↑](#footnote-ref-10)
11. Bankscope: هو برنامج شامل للتحليل المالي، ويضم معلومات 30,000 بنك حول العالم. تتضمن المعلومات جدول البيانات التفصيلية (الميزانية العمومية وبيانات الدخل)، معلومات الملكية (المساهمين والشركات التابعة)، النسب المالية المختلفة، تقييمات وتقارير التصنيف. يتم تحديث البيانات يومياً، كما أن البيانات قد تصل إلى 16 عاما من الحسابات المفصلة لكل مصرف. المصدر: نشرة Bankscope لعام 2010. [↑](#footnote-ref-11)
12. لم يذكر إقبال في بحثه معلومات مفصلة لنسب السيولة وغيرها في عينة البنوك الربوية كما فعل في البنوك الإسلامية، وإنما اكتفى بالإشارة للمتوسط الإجمالي لتلك النسب وقارنها مع المتوسط الإجمالي لنسب البنوك الإسلامية. بينما قام الباحث بدراسة عينة إقبال من البنوك الربوية والإسلامية بتفصيل كامل في حدود دراسته، كما هو موضح بالجداول بعد ذلك. [↑](#footnote-ref-12)
13. Iqbal, *Islamic And Conventional In The Nineties,* p.12. [↑](#footnote-ref-13)
14. Ibid.,p.22. [↑](#footnote-ref-14)
15. قام الباحث بالتحقق من متوسط نسبة كل من: السيولة، والتوظيف الأولى والثانية، من خلال الجدول المفصل الذي ذكره إقبال نفسه في بحثه، فتبين أن هناك اختلافاً بين ما ذكره إقبال في جدول المقارنة النهائي وبين ما تم حسابه في الجدول المفصل. حيث ظهر لي من خلال الحساب أن متوسط نسبة السيولة في المصارف الإسلامية للفترة التي ذكرها إقبال هي (16.5%)، ومتوسط نسبة التوظيف 1 هي (89.4%)، والتوظيف 2 هي (81%)، غير أن هذا الاختلاف لم يكن كبيراً، ولذلك لم يؤثر في النتيجة التي توصل لها إقبال. [↑](#footnote-ref-15)
16. باستثناء ثلاثة بنوك لم يجد الباحث بياناتها، اثنين في عينة البنوك التقليدية، وواحد في عينة المصارف الإسلامية. [↑](#footnote-ref-16)